المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
تخصص أصول الفقه



تقرير عن كتاب

دلالات الألفاظ على الأحكام عند الأصوليين

للدكتور حاتم بن حميد الظاهري

إعداد الطالب:
إسماعيل نور حسين لقمان حكيم
الرقم الجامعي: ٤٤٢٨٠٦٢٩

إشراف فضيلة الدكتور/ المهدي محمد يوسف الحرازي
الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

العام الجامعي
١٤٤٣هـ

المعلومات الفنية للكتاب:

عنوان الكتاب: دلالات الألفاظ على الأحكام عند الأصوليين.

اسم المؤلف: حاتم بن حميد بن راشد الظاهري.

دار الطباعة: مجلة الحكمة.

تاريخ الطبعة: ٢٠١٥م.

حجم الكتاب: يبلغ عدد صفحاته (٧٩) صفحة.

أصل الكتاب: بحث محكّم نُشر في مجلة الحكمة.

هدف البحث وأسباب الكتابة فيه: دلالات الألفاظ: الطريق لفهم نصوص الكتاب والسنة فهمًا صحيحًا يكون له الأثر الكبير في الفقه الإسلامي حيث يترتب عليه الكثير من الفروع الفقهية واختلاف الفقهاء.

ولأنها إن لم تضبط بقواعد وأسس مبنية على الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة؛ فستكون بابًا كبيرًا لمن أراد ترك شيء من الكتاب والسنة وعدم العمل به.

موضوع البحث: التعريف بدلالات الألفاظ، وبيانُ مناهج الأصوليين فيها، والموازنةِ بينها.

خطة البحث:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع وأسباب الكتابة فيه.

الفصل الأول: تعريف دلالات الألفاظ ومناهج الأصوليين في تناولها، ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الدلالة، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الدلالة لغة.

المطلب الثاني: تعريف الدلالة اصطلاحًا.

المطلب الثالث: المناسبة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي للدلالة.

المبحث الثاني: تعريف اللفظ، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تعريف اللفظ لغة.

المطلب الثاني: تعريف اللفظ اصطلاحًا.

المبحث الثالث: تعريف دلالة اللفظ بوصفه لقبًا على مصطلح علمي.

بعد استعراضه مجموعة من التعاريف التي قيلت في دلالة اللفظ لقبًا، جوّد تعريف الكمال ابن الهمام عن غيره، وهو: (كون اللفظ بحيث إذا أرسل فهم المعنى للعلم بوضعه)، وبيّن سبب تجويده له؛ فقال: (لدقته ولوضوحه، وعلى وجازته يستجمع الخصائص والشرائط التي ينبغي توفرها ليكون اللفظ دالًا).

المبحث الرابع: مناهج الأصوليين في دلالات الألفاظ والموازنة بينها، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج الحنفية في تناول مباحث دلالات الألفاظ.

وقد انطلق الباحث في بيان منهج الحنفية في تناول مباحث دلالات الألفاظ من خلال كتابين يعتبران منطلَق المؤلفين على طريقة الحنفية، وهما: أصول البزدوي، وأصول السرخسي؛ فعرض طريقتهما؛ لتتبيّن طريقة الحنفية في تناول مباحث دلالات الألفاظ من خلالهما.

أما البزدوي فجعل كلامه في دلالات الألفاظ واللغة على أربعة أقسام، أسماها: (أقسام النظم والمعنى)، وهي:

القسم الأول: في وجوه النظم صيغة ولغة، قال: (أما القسم الأول فأربعة أوجه: الخاص، والعام، والمشترك، والمؤول).

القسم الثاني: في وجوه البيان بذلك النظم، وتكلم فيه عن ثمانية ألفاظ: الظاهر، والنص، والمفسَّر، والمحكم، والخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه.

القسم الثالث: في وجوه استعمال ذلك النظم، وتكلم فيه عن أربعة ألفاظ: الحقيقة، والمجاز، والصريح، والكناية.

القسم الرابع: في وجوه الوقوف على أحكام النظم، وتكلم فيه عن أربعة ألفاظ: الاستدلال بعبارة النص، وبإشارته، وبدلالته، وباقتضائه.

وأما السرخسي فجعل مباحث دلالات الألفاظ واللغة على أبواب وفصول مخالفًا تسميتها البزدوي، وهي:

باب أسماء صيغة الخطاب في تناوله المسميات وأحكامها، وتكلم فيه عن أربعة ألفاظ: الخاص، والعام، والمشترك، والمؤول.

أما الأمر والنهي فابتدأ بهما كتابه في بابين مستقلين، وهذه هي الجزئية التي خالف فيها السرخسي ترتيب البزدوي.

باب أسماء صيغة الخطاب في استعمال الفقهاء وأحكامها، وتكلم فيه عن ثمانية ألفاظ: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم، والخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه.

فصل في بيان الحقيقة والمجاز.

فصل في بيان الصريح والكناية.

باب بيان الأحكام الثابتة بظاهر النص دون القياس والرأي، وتكلم فيه عن أربعة ألفاظ: الثابت بظاهر النص، وإشارته، ودلالته، ومقتضاه.

جميع المؤلفين ساروا على هذا النهج من حيث المضمون، وإن خالفوا في الترتيب.

المطلب الثاني: منهج المتكلمين في تناول مباحث دلالات الألفاظ.

ولما كانت مرحلة التأليف الممنهج ما بعد عصر الإمامين: الرازي والآمدي، حتى سارت أكثر مؤلفات المتكلمين تتبع أحدهما؛ فإن الباحث اختار كتابيهما لعرض منهج المتكلمين في تناول مباحث دلالات الألفاظ.

أما الرازي فقد تعرض لثلاثة أنواع رئيسية من دلالات الألفاظ، وهي:

الأول: الأوامر والنواهي.

الثاني: العموم والخصوص، وتكلم فيه أيضًا عن المطلق والمقيد.

الثالث: المجمل والمبين.

وأما الآمدي فقد تعرض لخمسة أنواع رئيسية، وهي:

الأول: الأمر والنهي.

الثاني: العام والخاص.

الثالث: المطلق والمقيد.

الرابع: المجمل والبيان والمبين.

الخامس: المنطوق والمفهوم.

ومن خلال العرض الســـابق لهذين الكتابين نجد أن ثمة فروق بينهما في بعض المباحث، إلا أن أحدهما مكمل للآخر.

المطلب الثالث: موازنة بين منهجي الحنفية والمتكلمين من حيث مواطن الاتفاق والخلاف، في تناولهم دلالات الألفاظ وأثر ذلك.

اســـتفتح الباحث الموازنة بين المنهجين بذكر ما يفارق كل منهما عن الآخر، وأن منهج الحنفية يقوم على تقرير أصـولهم من خلال تتبع الفروع الفقهية، ومنهج المتكلمين يقوم على تقرير أصـولهم من خلال الاســـتدلال بالأدلة والبراهين الشـــرعية والعقلية؛ فيختلف مصـــدر القاعدة الأصـــولية تبعًا للاختلاف في طريقة التأليف في المنهجين.

ثم تطرق إلى ذكر ما يميز كل منهج عن الآخر؛ فمنهج الحنفية يمتاز بأمور، منها:

- الكلام عن الصريح والكناية.
- زيادة المفسر على أقسام واضح الدلالة.
- زيادة الخفي والمشكل على أقسام خفي الدلالة.
- تقسيم دلالة اللفظ إلى: عبارة النص، وإشارته، ودلالته، ومقتضاه.

ومنهج المتكلمين يمتاز بأمور، منها:

- تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله.
- تقسيم البيان من حيث الوضوح.
- تقسيم دلالة اللفظ إلى منطوق ومفهوم.

من خلال ما سـبق يظهر أن انفراد أرباب منهج عن الآخر له أثره الأصـولي، مما يشـكل فرقًا في النظر الأصولي لدى كل منهج؛ فتتأثر الفروع بأصولها تبعًا للاختلاف الحاصل في تلك الأصول.

الفصل الثاني: وضوح الدلالة وخفاؤها عند الأصوليين، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: واضح الدلالة عند الأصوليين، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: واضح الدلالة عند الحنفية.

قسم علماء الحنفية اللفظ باعتبار الوضوح في دلالته على معناه إلى أربعة أقسام:

١. الظاهر.

٢. النص.

٣. المفسر.

٤. المحكم.

وقد ذكر الباحث في كل قسـم تعريفه اللغوي وتعريفه الاصـطلاحي عند المتقدمين والمتأخرين مع الإشارة إلى الفرق بينهم في المعنى المراد من المصطلح، ثم ختم ببيان حكمه.

ووجه الحصـر في هذه الأقسـام الأربعة أن اللفظ إذا وضـحت دلالته للسـامع، فإما أن يكون معناه مقرونًا بقصد المتكلم أم لا.

فإن لم يكن معناه مقرونًا بقصد المتكلم فهو الظاهر.

وإن كان معناه مقرونًا بقصد المتكلم؛ فإن احتمل التخصيص والتأويل فهو النص.

وإن لم يحتمل التخصيص والتأويل؛ فإما أن يكون قابلًا للنسخ أم لا.

فإن كان قابلًا للنسخ فهو المفسر، وإن لم يكن كذلك فهو المحكم.

أعلى هذه الأقسام رتبة في الوضوح: المحكم، يليه في ذلك المفسَّر، ثم النص، ثم الظاهر.

وتظهر ثمرة التفاوت بين الأقسام عند التعارض، وذلك بتقديم أقواها.

المطلب الثاني: واضح الدلالة عند المتكلمين.

أشار الباحث إلى أن المتأمل في كتب المتكلمين الأوائل لا يقف على تقسيم صريح للفظ باعتبار وضـوح معناه، كما مرّ ذلك صـريحًا عند الحنفية، وإنما كان ذلك عند متأخريهم أكثر؛ فقسـموا اللفظ باعتبار الوضوح في دلالته على معناه إلى قسمين:

١. النص.

٢. الظاهر.

وأورد أقوالهم في تعريفهما، مع ترجيح ما رآه راجحًا حسب اجتهاده، ثم ختم ببيان حكمه.

المبحث الثاني: خفي الدلالة (المبهم)، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج الحنفية في خفي الدلالة (المبهم).

قسم علماء الحنفية اللفظ باعتبار الخفاء في دلالته على معناه إلى أربعة أقسام:

١. الخفي.
٢. المشكل.
٣. المجمل.
٤. المتشابه.

وقد ذكر الباحث في كل قسم تعريفه اللغوي والاصطلاحي، ومثالًا يتضح به المراد، ثم ختم ببيان حكمه.

ووجه الحصر في هذه الأقسام الأربعة أن اللفظ إن خفي معناه، ولم يظهر مراده للسامع؛ فإما أن يكون خفاؤه لعارض في غير نفس الصيغة، أو لنفس الصيغة.

فإن كان خفاؤه في غير نفس الصيغة فهو الخفي.

وإن كان خفاؤه لنفس الصيغة؛ فإما أن يمكن إدراك معناه بالتأمل في نفس الصيغة أم لا.

فإن أمكن إدراك معناه بالتأمل في نفس الصيغة فهو المشكل.

وإن لم يمكن إدراك معناه بالتأمل في نفس الصيغة؛ فإما أن يكون بيان معناه مرجوًا من جانب المتكلم أم لا.

فإن كان بيان معناه مرجوًا من جانب المتكلم فهو المجمل، وإن لم يكن كذلك فهو المتشابه.

كما ضمّن الباحث بحثه نفائس لا تنتظم في سلك كلي؛ فأوردها تباعًا، منها:

- الفرق بين المشكل والخفي: أن سبب الخفاء في الخفي ليس من نفس اللفظ ولكن من الاشتباه في انطباق معناه على بعض الأفراد لعوامل خارجية، وأما سبب الخفاء في المشكل فمن نفس اللفظ، لكونه موضوعًا لغة لأكثر من معنى، ولا يفهم يفهم المعنى المراد منه بنفسه أو لتعارض ما يفهم من نص مع ما يفهم من نص آخر.
- منشأ الإشكال في المشكل أحد أمور ثلاثة:
  ١. أن يكون اللفظ مشتركًا.

٢. الغموض في المعنى بحيث يحتمل اللفظ في أصول وضعه المعاني المتعددة حقيقة، ويكون المراد منها واحدًا.

٣. غموض المعنى المراد من اللفظ في التمييز بين الإشـــكـال ليوقف على المراد فيكون بالمبالغة في التأمل حتى يظهر الراجح.

- تعريف المتقدمين من الحنفية للمتشـابه كان يقوم على المفهوم اللغوي لهذا اللفظ، وهو احتمال اللفظ وتردده بين أكثر من معنى. وبعد القرن الرابع ظهرت تعاريف جديدة للمتشـــابه، وتلك التعاريف تنطلق من تصـور نوع من الخفاء، هو الذروة في الغموض بالنسـبة لبقية أنواع المبهم، وتذهب إلى حد أن المتشابه مما انقطع رجاء معرفته في الدنيا.
- المتشـابه محل وجوده تحديدًا هو ما له علاقة بالعقيدة وأصول الدين من نصوص الوحيين، وأنه عند الحنفية لا تبدو له نسـبة حقيقية إلى مباحث أصـول الفقه، وإنما هي نسـبة مجازية لتتميم أقسام المبهم حسب تدرجها في الإبهام.

المطلب الثاني: منهج المتكلمين في خفي الدلالة (المبهم).

قسم المتكلمون المبهم إلى:

١. مجمل.
٢. متشابه.

وقد اختلفت مســالكهم في مقدار النسـبة بين المجمل والمتشـابه؛ فيجعلها الأكثرون شـيئًا واحدًا، ويرى البعض أن المتشـابه نوع من أنواع المجمل، بينما يرى الباحث أن منهم من اعتبر المتشـابه مشـتركًا بين المجمل والمؤول.

إذن؛ أقسام المبهم عند المتكلمين ثلاثة:

١. المجمل.
٢. المتشابه.
٣. المؤول.

وقد ذكر الباحث في كل قسم تعريفه اللغوي والاصطلاحي، ومثالًا يتضح به المراد، ثم ختم ببيان حكمه.

المطلب الثالث: موازنة بين منهجي الحنفية والمتكلمين في خفي الدلالة.

وبعد نظرة تأمل في أقسام المبهم يمكن الخلوص إلى ما يلي:

- ✓ المجمل عند المتكلمين يشمل أنواع المبهم عند الحنفية من خفي ومشكل ومجمل كما يشمل المتشابه بالمعنى الذي سلكه المتقدمون من الحنفية.
وبذلك يعتبر المجمل عند المتكلمين أعم من المجمل عند الحنفية؛ فكل ما يصدق عليه المجمل عند الحنفية، يصدق عليه المجمل عند المتكلمين، ولا عكس.
- ✓ تقسيم الحنفية للمبهم أدق، فهو يتدرج من خفاء عارض يؤول بأدنى تأمل إلى خفاء ناشئ من ذات اللفظ يزول بالاجتهاد.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.